



مناقشات مجموعات التركيز مع شركاء نسام خلال السنة الأولى من المشروع. تصوير: منظمة نساء من أجل نساء العالم



نيسام (النساء والسلام): تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق سلسلة التعلم: سياسات النساء والسلام والأمن

تشرين الأول 2025



WOMEN FOR WOMEN
INTERNATIONAL

gaps[]
uk

GENDER ACTION FOR PEACE AND SECURITY

المحتويات

3	مقدمة: تعزيز أجندة النساء والسلام والأمن المحلية
4	السياق: المرأة والسلام والأمن في العراق
5	1. المرأة والسلام والأمن في العراق
12	2. تحديات الطائفية، التجزئة السياسية، والتباينات الإقليمية
14	3. تقلص الحيز المدني وحملة معادية للمساواة بين الجنسين
18	الخاتمة
19	التوصيات

"نيسام": تعزيز أجندة النساء والسلام والأمن المحلية

وسط الصراع، وتراجع التمويل، والانحسار في حقوق المرأة في العراق، أصبحت الحاجة إلى تدخلات محلية تراعي المساواة بين الجنسين أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. يهدف مشروع نساء السلام¹ "نيسام" (NISAAM)، وهو مبادرة ممولة من حكومة المملكة المتحدة تنفذها منظمة نساء من أجل نساء العالم (WfWI) بالشراكة مع شبكة المجتمع المدني (GAPS)، إلى سد هذه الفجوة الحرجة من خلال التعاون مع 34 منظمة محلية تقودها نساء ومنظمات من المجتمع المدني عبر جميع المحافظات الـ19 في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق والحكومة العراقية في العراق.

من خلال الجمع بين التمويل المباشر، والدعم المؤسسي، وبناء الشبكات، وإتاحة فرص المناصرة، يمكن مشروع نساء والسلام "نيسام" (NISAAM) المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة من تصميم وتنفيذ أجنداتها الخاصة المتعلقة بـ المرأة والسلام والأمن (WPS)، مع إعطاء الأولوية لقضايا مثل العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)، والدعم الاقتصادي، والمشاركة السياسية، والقدرة على مواجهة تغيّر المناخ. ومن خلال ذلك، يمثل نهج نساء والسلام "نيسام" (NISAAM) تحولاً متعمداً من نماذج المانحين نهج الفوقية إلى نهج مستدام وشامل ومحلي الملكية، يسهم في سد الفراغ في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS) ويعزز الدور الجوهري للقائدات من النساء في العراق.

عنصر أساسي في مشروع نساء والسلام "نيسام" (NISAAM) هو التزامه بالتأثير على المجتمع الدولي وصنّاع القرار لاعتماد نهج فعال في الشراكة مع مجموعات المجتمع المدني في العراق. ولتحقيق ذلك، قمنا بإعداد سلسلة من التقارير: مذكرة السياسات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن (WPS) إلى جانب مذكرتي التحليل الشامل (إحدهما لإقليم كردستان العراق والأخرى للعراق). مجتمعة، تهدف هذه التقارير إلى:

1. رسم خريطة لخبرات منظمات حقوق المرأة (WROs) التي تسهم في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريعها وبرامجها الخاصة ومساءلة الجهات المعنية بالسلطة.
2. تحديد العوائق أمام التنفيذ.
3. وضع توصيات قائمة على الأدلة ومرتكزة على السياق المحلي لتعزيز البرامج، وتقديم الخدمات، وإحداث تغيير تحويلي في قضايا المساواة بين الجنسين ضمن إطار المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق.

اعتمدت سلسلة المشاورات على منهجية متعددة الأساليب، حيث شاركت 51 شخصية من الشركاء وصنّاع القرار وممثلي المجتمع المدني من خلال:



2 مناقشتي مجموعات التركيز

مع 37 ممثلة عن منظمات حقوق المرأة عبر 13 منظمة من السنة الأولى لمشروع "نيسام".



51 شخصية

من الشركاء وصنّاع القرار وممثلي المجتمع المدني



توزيع استبيان

على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة



21 مقابلة مع مطلعين رئيسيين



شباط - نيسان 2025

كجزء من هذا الالتزام بالتأثير على المجتمع الدولي وصنّاع القرار، يهدف هذا التقرير السياسي إلى دراسة فعالية تنفيذ الحكومة العراقية لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) بشكل نقدي، مع تركيز خاص على تحديد العوائق التي تعرقل التقدم واستكشاف سبل تعزيز تنفيذ النتائج للعاملين في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS) في البلاد. ومن خلال تحليل خطط العمل الوطنية المتعددة للعراق (NAPs) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتطورها عبر الزمن، ودور منظمات المجتمع المدني (CSOs) ومنظمات حقوق المرأة (WROs)، إلى جانب البيئة القانونية والمؤسسية والسياسية الأوسع، يسعى هذا التقرير إلى تقديم توصيات سياسية يمكن أن تساعد في معالجة الثغرات والتحديات القائمة. يعتمد التقرير على مزيج من أساليب البحث النوعي بما في ذلك مقابلات مع المطلعين الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز مع المنظمات العاملة في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS)، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني (CSOs) ومنظمات حقوق المرأة (WROs)، وممثلي الحكومة، والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)، والمنظمات متعددة الأطراف، إلى جانب البحوث المكتوبة وذلك لتحليل الديناميكيات المؤثرة على تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في عموم العراق.

السياق

تدعو أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، التي تم إقرارها من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) رقم 1325 في عام 2000، إلى إشراك النساء في بناء السلام وصنع القرارات الأمنية ومنع النزاعات وحلها. وكجزء من الالتزام العالمي بالمساواة بين الجنسين، توفر أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) إطارًا يؤكد على أهمية ضمان مشاركة النساء وحماية حقوقهن أثناء النزاع وما بعد النزاع، وفي مراحل إعادة الإعمار والإغاثة والتعافي. ويرتكز التزام العراق بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) أيضًا على التزاماته القانونية الدولية، حيث إن العراق طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، أبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وتُعزز هذه الالتزامات مسؤولية العراق في ضمان حماية وتعزيز حقوق المرأة سواء في أوقات النزاع أو في جهود بناء السلام، ضمن المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية.

وفي العراق، البلد الذي عانى لسنوات من الصراع وعدم الاستقرار السياسي وصعود وهزيمة الجماعات المتطرفة العنيفة، تعد أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) ذات صلة كبيرة لكنها في الوقت ذاته صعبة التنفيذ. وخلال هذه الفترة، واجهت النساء والفتيات في العراق مستويات مرتفعة بشكل غير متناسب من العنف والنزوح والاستغلال. فبعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، ومع صعود تنظيم داعش الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، تعرضت النساء وخاصة من الفئات المهمشة مثل الإيزيديات لأشكال قصوى من العنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)، بما في ذلك الاختطاف، والاستعباد الجنسي، والزواج القسري.² وقد فاقمت هذه التجارب التحديات التي تواجهها النساء في العراق، مما جعل تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) أمرًا ملحقًا وحيويًا.

وعلى الرغم من أن كلاً من العراق وإقليم كردستان العراق قد أعلنوا التزامهما الرسمي بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، إلا أن التنفيذ ما يزال معرقلًا بسبب الحواجز السياسية والاجتماعية والثقافية العميقة الجنود. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا بفعل تأثير القوى الدينية والسياسية المحافظة التي غالبًا ما تقيد حقوق النساء ومشاركتهن في عمليات صنع القرار. لذلك فإن تقاطع هذه العوامل يخلق بيئة تُهمَل فيها حقوق واحتياجات النساء والفتيات، مما يجعل إحراز التقدم أمرًا بالغ الصعوبة.



ملاحظات خلال مناقشة مجموعة التركيز حول قضايا المرأة والسلام والأمن في السنة الأولى من مشروع نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

1. المرأة والسلام والأمن في العراق

يمثل السياق في العراق بيئة اجتماعية اقتصادية معقدة. فقد عانى العراق وهو بلد مرّ بعقود من الصراع، بما في ذلك الحرب العراقية الإيرانية (1988-1980)، وحرب الخليج (1991-1990)، والغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق وما تبعه من وجود عسكري مستمر (-2003)، وصعود وسقوط تنظيم داعش الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) من تحديات كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار. وقد خلّفت هذه الصراعات، وخاصة تدمير البنى التحتية، والنزوح الواسع للسكان، وانتشار الأسلحة، بيئة غالباً ما يتم فيها تهमيش حقوق المرأة ومشاركتها. ورغم أن أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) قد بدأت رسمياً مع اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) رقم 1325 في عام 2000 الذي أكد على ضرورة المشاركة الفعالة للنساء في جميع عمليات السلام والأمن فإن التزام العراق الرسمي بدأ في عام 2014، عندما أصبح أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتبنى خطة عمل وطنية (NAP) لتنفيذ القرار. ومع ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات الرسمية، فإن التنفيذ الفعلي للأجندة في العراق اتسم بعدم الاتساق والبطء. ويظهر هذا الانفصال بين الطموحات السياسية والنتائج العملية من خلال تطور نسخ خطط العمل الوطنية العراقية (NAPS)، التي فشلت في إحداث تغيير تحويلي.

الالتزامات الرسمية وخطط العمل الوطنية (NAPS)

كان التقدم المحقق في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق متبايناً. يشير تبني العراق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (UNSCR 1325) وثلاث خطط عمل وطنية متعاقبة (NAPS) الأولى (2014-2018)، الثانية (2020-2024)، والثالثة (2025-2029) إلى استمرار الالتزام الرسمي بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء والفتيات. وبجانب خطط العمل الوطنية التي اعتمدها العراق، قامت إقليم كردستان العراق (KRI) بتطوير خطة عمل إقليمية موازية (KRI-RAP)، حيث تم تقديم الأولى في 2021 (2021-2024) والثانية في 2025 (2025-2029).^{4,3}

يعكس تطوير خطط عمل منفصلة للفيدرالية والإقليم من الدورة الثانية فصاعداً الهيكل الفيدرالي للعراق. ومع ذلك، أدخل هذا الانقسام تحديات تتعلق بالتنسيق والاتساق والرقابة بين الكيانات. ورغم أن وجود خطتين منفصلتين، إحداهما بقيادة الحكومة العراقية والأخرى بقيادة حكومة إقليم كردستان، يعد ضرورياً ويعكس الهيكل السياسي والإداري للعراق، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كان يتم تنسيق الخطتين بطريقة متماسكة واستراتيجية.

على النقيض من ذلك، أبدت مجموعات المجتمع المدني خلال المشاورات التي أجريت لإعداد هذا التقرير مخاوف جدية بشأن تطوير خطط العمل الوطنية للفترة 2025-2029، لا سيما فيما يتعلق بغياب آليات تنسيق شفافة بين الخطط الفيدرالية وخطط إقليم كردستان العراق. ورغم أن كلا الحكومتين أطلقتا خطط العمل الخاصة بهما لهذه الفترة، أفاد المشاركون في البحث أنهم لم يتم إعلامهم بأي منصة تنسيق عابرة للأقاليم أو هيكل متابعة مشترك. ووصف العديد من منظمات حقوق المرأة (WROs) العمليتين بأنهما مجزأتان، مع أولويات غير متسقة واتصال محدود بين فرق صياغة الخطط. ونتيجة لذلك، شددت مجموعات المجتمع المدني بقوة على الحاجة إلى تجديد التنسيق، إما من خلال إطار وطني مشترك للمرأة والسلام والأمن (WPS)، أو على الأقل آلية رسمية للتخطيط والمتابعة المشتركة. ويهدف ذلك لضمان أن تساهم كلتا خطتي العمل بشكل فعال في تحقيق رؤية موحدة وعادلة للمساواة بين الجنسين والسلام والأمن في عموم العراق.

بينما تُعدّ خطط العمل الوطنية (NAPS) أداةً لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، فإن تأثيرها في العراق كان غير متسق وفي كثير من الأحيان سطحيًا. وخلال البحث لإعداد هذا التقرير، سمعنا من بعض منظمات حقوق المرأة (WROs) أنه نادرًا ما جرى التشاور معها بشأن السياسات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو كيفية تنفيذها. وبينما ذكرت بعض منظمات حقوق المرأة أنها ساهمت بخبرتها في تطوير خطة العمل الوطنية الثالثة (NAP)، فإن الكثير منها وصف أنه قد تم استبعاده.⁵

”صنّاع القرار في عملية إعداد خطط العمل الوطنية (NAPS) هم في الغالب محامون ومسؤولون، في حين أن الأصوات المحلية من النساء وأعضاء المجتمع لا تمثل تمثيلًا كافيًا في المناقشات واتخاذ القرارات. إن هذا النقص في الشمولية يعيق فعالية خطط العمل الوطنية.“

يعكس هذا نمطاً أوسع ومتكرراً حيث غالباً ما يتم تشكيل سياسات المساواة بين الجنسين التي تقودها الدولة بالنهج الفوقي من قبل المسؤولين الحكوميين والجهات المانحة الدولية، بدلاً من أن تستند إلى احتياجات وأولويات المجتمعات المتأثرة.

خطة العمل الوطنية الأولى 2014-2018

تم تطوير خطة العمل الوطنية الأولى (NAP) للفترة 2014-2018 من خلال عملية تعاونية شملت الحكومة جمهورية العراق الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان العراق (KRG) وشهد التنفيذ تفاوتاً إقليمياً، بينما بقيت عملية الصياغة مركزية وتكاملية. وأديرت العملية عبر اللجنة الوطنية للتنسيق التي أنشئت بموجب أمر ديواني رقم 138 (2017)، وشملت ممثلين من كل من العراق وإقليم كردستان العراق، إلى جانب منظمات المجتمع المدني. وأجريت المشاورات في بغداد وأربيل والسليمانية، ما ساعد على مواءمة الركائز الاستراتيجية والأولويات، حتى عندما بدأ التنفيذ المحلي يتخذ طابعاً لا مركزياً في كل منطقة. في ذلك الوقت، كانت خطة وطنية موحدة شملت شركاء من كل من بغداد وأربيل، مما جعل العراق أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تتبنى خطة عمل وطنية بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 1325.⁶ ومع ذلك، واجه تنفيذ الخطة تحديات كبيرة، وتزامن ذلك مع تمرد تنظيم داعش (ISIS)، مما أدى إلى وضع أمني فوري ومرهق للبلاد. كما افتقرت الخطة إلى الموارد الكافية بما في ذلك التمويل المخصص وبالتالي كانت غير فعالة في الاستجابة للوضع الأمني الذي أثر بشكل كبير على النساء والفتيات، خصوصاً النساء والفتيات الإيزيديات ولم تُؤخذ الخطة بعين الاعتبار كجزء من أي استجابة لداعش، سواء كانت عسكرية أو إنسانية.

الخطة الوطنية للعمل (NAP) افتقرت أيضاً إلى الموارد الكافية بما في ذلك التمويل المخصص وبالتالي كانت غير قادرة على الاستجابة للوضع الأمني الذي أثر بشكل كبير على النساء والفتيات، ولا سيما النساء والفتيات الإيزيديات. تم تجاهل الخطة الوطنية للعمل (NAP) ولم تُؤخذ بعين الاعتبار كجزء من أي استجابة لتنظيم داعش، سواء كانت استجابة عسكرية أو إنسانية. وهذا يسلب الضوء على أن الخطط الوطنية للعمل (NAPs) غالباً ما تفشل في معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، وخاصة في أوقات الأزمات، وذلك في الغالب بسبب نقص الموارد المخصصة، وضعف الإرادة السياسية، وانعدام الشراكات الفعالة مع منظمات المجتمع المدني. هذه الإشكاليات قد تجعل الخطط الوطنية للعمل (NAPs) قديمة أو غير ذات صلة عندما يتغير السياق خلال فترة تنفيذها، مما يعيق قدرتها على التكيف والاستجابة عند وقوع الأزمات.

تأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب خلال تمرد تنظيم داعش (ISIS) وخاصة من الفئات المهمشة مثل الإيزيديين على الرغم من أنه كان ينبغي حمايتهم ضمن التزامات العراق (والمجتمع الدولي) تجاه أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS).

ويبرز الفشل في الاستجابة للاحتياجات الفورية للنساء في العراق الفجوة بين الطموحات السياسية والنتائج الفعلية للسياسات. وقد أخفقت خطط العمل الوطنية اللاحقة لأسباب مماثلة، لا سيما نقص التشاور مع المجموعات الهامة مثل منظمات حقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) وبقيت السياسات غير متوافقة مع الواقع الفعلي الذي تواجهه المجتمعات في العراق.

خطة العمل الوطنية الثانية 2020-2024

تم تطوير خطة العمل الوطنية الثانية (2020-2024) برؤية تهدف إلى الاستفادة من الدروس المستفادة من خطة العمل الوطنية الأولى، وكذلك لتلبية الاحتياجات والأولويات الفورية المستمرة للنساء والفتيات، خاصة بعد هزيمة تنظيم داعش (ISIS) وكما سمعنا من منظمات حقوق المرأة (WROs) خلال مناقشات مجموعات التركيز لهذه المشاورات:

” نفذ العراق أجندة 1325 في عام 2014، ولكن بسبب تنظيم داعش (ISIS) توقفت الخطط. وبعد عام 2019، استأنف العراق التنفيذ، مع التحول من الاستجابة الطارئة إلى التنمية طويلة الأمد، مما أدى إلى وضع خطة العمل الوطنية الثانية 1325.

خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية، واصل العراق اعتماد نهج وطني موحد والتنسيق المركزي. وعلى الرغم من أنها بقيت خطة وطنية واحدة، إلا أن عملية الصياغة عكست نموذجاً لا مركزياً لكنه تعاوني. وقد تضمنت الخطة إطاراً على المستوى الفيدرالي إلى جانب مسارين تخطيطيين متوازيين ومتكاملين، أحدهما للعراق والآخر لإقليم كردستان العراق (KRI) وبدلاً من وجود خطتين منشورتين منفصلتين، أدرجت مكونات مخصصة لكل منطقة تم دمجها ضمن خطة وطنية واحدة. وتم تحقيق التنسيق بين المسارين من خلال سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية التي قادتها وزارة شؤون المرأة (الفيدرالية) والمجلس الأعلى لشؤون المرأة

لإقليم كردستان (KRI)، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشملت هذه المشاورات، التي أُقيمت في بغداد وأربيل والسليمانية، ممثلين عن المجتمع المدني وساهمت في صياغة أكثر شمولية وتوحيد الأولويات بين المناطق.⁷

ركزت النسخة الثانية من خطة العمل على ثلاثة ركائز رئيسية: المشاركة، الحماية، والوقاية. وعلى الرغم من مساهمة المجتمع المدني بشكل كبير في تنفيذ الخطة الثانية لا سيما مساهمات منظمات حقوق المرأة (WROs) فقد اعتبرت عملية الصياغة من قبل بعض المنظمات استيعابية. ولاحظت منظمات حقوق المرأة أن النهج الفوقي للحكومة في صياغة الخطة، إلى جانب عملية اعتمادها، أدى إلى أن تكون أهداف الخطة غالبًا غير متوافقة مع احتياجات وأولويات النساء والفتيات في العراق. وكما قالت إحدى منظمات حقوق المرأة خلال مناقشة مجموعة التركيز (FGD):

” كان من المفترض أن تعزز المسودة الثانية للخطة الوطنية دور النساء في القيادة والحكم وصنع القرار. ولكن، للأسف، لم يظهر ذلك بوضوح على أرض الواقع، حيث إن جميع النساء المشاركات في السياسة لا يمكن سلطة اتخاذ القرار.“

استشعرت منظمات حقوق المرأة (WROs) بعد ذلك بأن وجهات نظرها لم تُعكس بشكل مستمر في النسخة الثانية من خطة العمل الوطنية (NAP). ومع ذلك، كانت عملية إعداد الخطة الثانية أكثر شمولية بشكل ملحوظ مقارنة بالخطة الثالثة، حيث شملت ورش عمل ومشاورات ومشاركة على المستوى الإقليمي، لا سيما في أربيل حيث شعرت المنظمات أن أصواتها قد سُمعت. وبالإضافة إلى المشاورات، تمكنت منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) من تقديم الملاحظات ومراجعة المسودة النهائية للخطة الوطنية الثانية. وكما تذكر إحدى الممثلات:

” في الخطة الوطنية الثانية، كنا أكثر مشاركة. فقد أُقيمت ورش عمل مفصلة على مستوى أربيل حيث قدم الاستشاريون هيكل الخطة، وكان لدينا مساحة لتقديم الملاحظات. لقد كانت عملية أفضل بكثير.“

على الرغم من نقائصها، أظهرت الخطة الوطنية الثانية تحسُّناً مهمّاً على الصعيدين الهيكلي والإجرائي مقارنة بسابقتها. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الخطة الأولى (2014–2018)، بما في ذلك نقص التمويل والفجوات في الرصد، قدمت الخطة الثانية ركائز موضوعية أوضح، تشمل المشاركة، الحماية والوقاية، الدعم الاجتماعي والاقتصادي، والحكم. وقد رحبت منظمات حقوق المرأة بشكل خاص بوجود إطار متين للرصد والتقييم مع مؤشرات أساسية، وهو ما كان مفقوداً في الدورة الأولى. وتم توسيع المشاورات لتشمل أربيل ومحافظات أخرى إلى جانب بغداد، مما أتاح مدخلات أكثر ملاءمة للسياق من منظمات حقوق المرأة الإقليمية، رغم أن تنفيذ هذه المدخلات كان متفاوتاً. وبينما لم تكن الخطة مثالية، أشارت هذه التقدمات إلى جهد حقيقي نحو أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) أكثر شمولية ومؤسسية، ووضعت الأساس الذي كانت تتوقعه منظمات المجتمع المدني أن يُبنى عليه في الدورات اللاحقة.⁸

خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (2021–2024)

بالتوازي مع أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) الوطنية، قامت حكومة إقليم كردستان (KRG) بتطوير وإطلاق أول خطة عمل إقليمية (RAP) استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325، لتغطية الفترة 2021–2024.⁹ مثل هذا الإطلاق أول مرة تنتج فيها حكومة الإقليم إطاراً مستقلاً للأجندة، مصمماً خصيصاً لسياق وأولويات إقليم كردستان. وتم تطوير الخطة تحت قيادة المجلس الأعلى لشؤون المرأة (HCWA)، مع الدعم الفني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات دولية أخرى.¹⁰

على الرغم من تقديم خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (KRI-RAP) (2021–2024) خلال فترة تنفيذ الخطة الوطنية الثانية للعراق (2020–2024)، إلا أن الإطارين لم يُدمجا رسمياً. فقد شملت خطة العمل الوطنية في البداية التزامات تنطبق على كامل العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، وتم تطويرها بمساهمات من مؤسسات الإقليم ومع إطلاق خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (KRI-RAP)، أصبح هذا الإطار هو المرجع الرئيسي للأجندة في الإقليم، ما جعلها تعمل فعلياً بالتوازي مع الخطة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تقسيم الالتزامات الخاصة بالإقليم: فالالتزامات الخطة الفيدرالية ظلت صحيحة من الناحية التقنية، لكنها تم تجاوزها تدريجياً عملياً بخطة تقديم خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (KRI-RAP) المستقلة. ولجأت مجموعات المجتمع المدني في

الإقليم بشكل متزايد إلى خطة العمل الإقليمية (RAP) باعتبارها إطاراً أكثر ملاءمة وسياقية للمشاركة. وعلى الرغم من أن الوثيقتين اتفقتا ميدانياً حول ركائز المرأة والسلام والأمن (WPS)، فإن غياب آليات التنسيق أو التوافق الرسمي بين الخطتين ساهم في تجزئة التنفيذ، والرصد، وتوزيع الموارد. وقد سبق هذا الانفصال النهج المستقل تماماً الذي ظهر في الدورة الثالثة لخطة العمل الوطنية (2030-2025)، عندما نشر كل من العراق والإقليم خطط عمل مستقلة خاصة بهما.

وبينما شكّل إطلاق تقديم خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (KRI-RAP) خطوة مهمة نحو التخطيط اللامركزي، أفادت مجموعات حقوق المرأة أن تطويرها وتنفيذها تباين من حيث الشمولية والأثر عبر المحافظات. فقد وصفت بعض منظمات حقوق المرأة في أربيل والسليمانية الخطة بأنها أكثر وصولاً وملاءمة للسياق مقارنة بالخطة الوطنية الفيدرالية، بينما أشار آخرون إلى محدودية المتابعة أو غموض آليات المساءلة.

وقد أتاح إدخال تقديم خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (KRI-RAP) فرصاً جديدة لتوطين أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، لكنه أثار أيضاً أسئلة مبكرة حول التنسيق والتوافق مع الجهود الوطنية. وقد أصبحت هذه الأسئلة أكثر وضوحاً في الدورة الثالثة لخطة العمل الوطنية (2030-2025)، حيث تم تطوير ونشر الخطط الفيدرالية والإقليمية كإطار مستقل تماماً.

الخطة الوطنية الثالثة 2030-2025

تشكل دورة (2030-2025) المرة الأولى التي ينشر فيها العراق خطة عمل وطنية مزدوجة ومستقلة للأجندة المتعلقة بـ المرأة والسلام والأمن (WPS)، واحدة للعراق الفيدرالي وأخرى لإقليم كردستان العراق. وعلى الرغم من وجود بعض التوافق الموضوعي، أفادت منظمات حقوق المرأة بأن الخطتين طورتا بشكل مستقل، دون وجود منصة تنسيق مشتركة رسمية، أو عملية مشاورة، أو آلية لتوحيد الأولويات. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يبدو أن أيًا من الخطتين يشير صراحة إلى الأخرى. ويثير هذا التجزئة مخاوف بشأن غياب استراتيجية وطنية متماسكة، فيما يقلق المشاركون في البحث من أن النساء والفتيات في مختلف المناطق قد يتلقين دعماً أو حماية غير متساويين بموجب أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS).

وقد تميز تطوير الخطة الوطنية الثالثة والأحدث (2030-2025) لكل من العراق الفيدرالي وإقليم كردستان بالنقد الكبير، لا سيما فيما يتعلق بنقص الشمولية وغياب عمليات المشاورة الشفافة مع المجتمع المدني. ففي حين شهدت الخطط الوطنية الأولى والثانية مستوى أعلى من المشاركة مع منظمات المجتمع المدني (CSOs)، وخاصة منظمات حقوق المرأة (WROs)، وُصفت عملية صياغة الخطة الثالثة بأنها غامضة واستبعادية بشكل ملحوظ. وقد أثّرت هذه المخاوف بشكل مستمر خلال المشاورات مع منظمات حقوق المرأة.

ويزيد هذا من التحدي المستمر، حيث يتم أولوية مشاركة منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني وفق الجغرافيا والانتماءات السياسية؛ على سبيل المثال، تم التشاور على نطاق واسع مع المنظمات في بغداد، بينما شارك العديد من المنظمات خارجها في البصرة، ونيوى، وأربيل أنهم لم يُشركوا بشكل فعال. وكما قالت إحدى المنظمات:

” عندما يتعلق الأمر بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) نفسها، فإن فهمنا يستند إلى الممارسة العملية. ومع ذلك، لم يتم استشارتنا خلال صياغة الخطة الوطنية الثالثة (NAP) لقد سمعنا عنها فقط بعد أن تم صياغتها واعتمادها. وعلى عكس الخطتين الأولى والثانية، لم تُجرَ أي مشاورات مجتمعية، وكانت العملية غير شفافة.

لقد كان هذا الاستبعاد من مراحل المشاورات المبكرة نقطة جدلية رئيسية. فقد أعربت منظمات حقوق المرأة (WROs) عن إحباطها من دعوتها فقط إلى "اجتماعات عامة" لم تتضمن مناقشات متعمقة. وأدى غياب دور واضح للمجتمع المدني في تشكيل محتوى الخطة الوطنية (NAP) إلى شعور قادة حقوق المرأة بالتهميش. وأوضح أحد قادة منظمات حقوق المرأة:

” لقد دُعينا إلى بضع اجتماعات عامة على المستوى الافتراضي، لكنها لم تكن متعمقة أو مخصصة لكل ركيزة. وكانت هذه المناقشات خارج البلاد، ولم يُمنح لنا دور واضح في تشكيل أو مراجعة محتوى الخطة الفعلي.

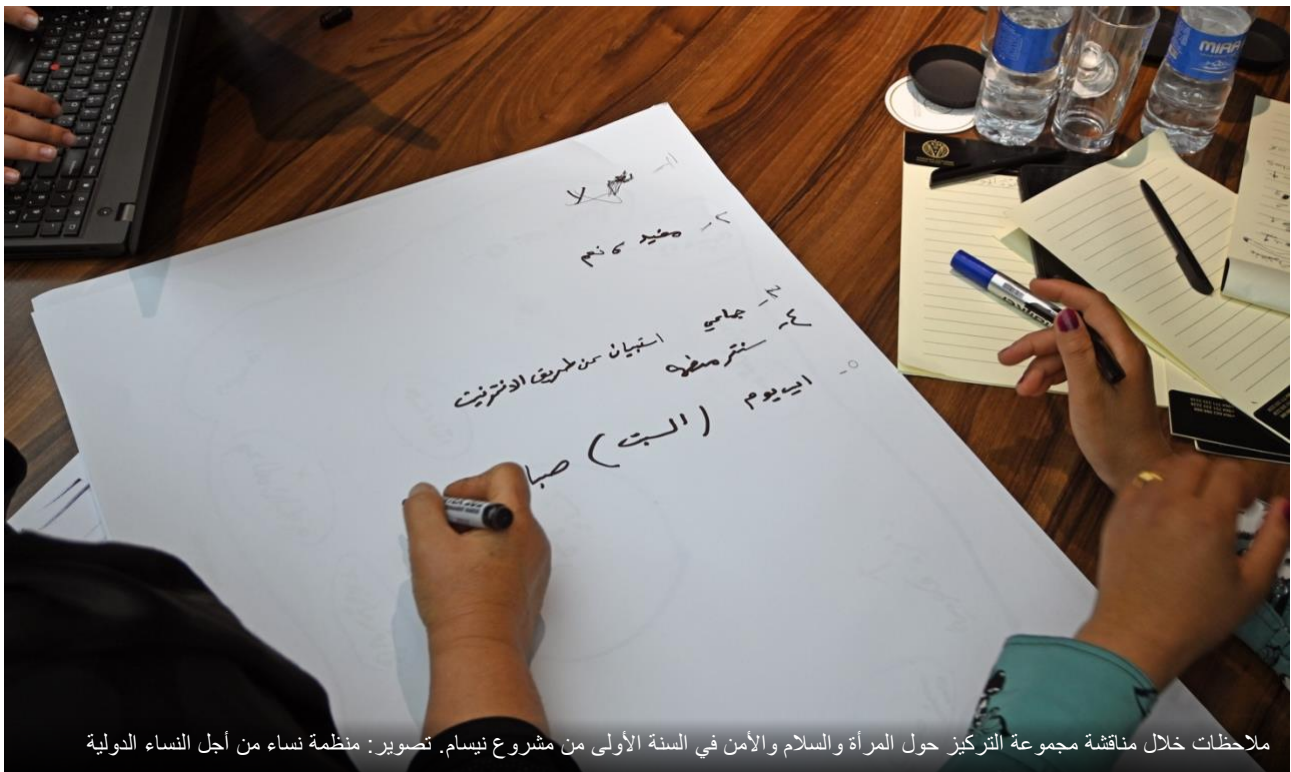
الفجوة بين العملية الأكثر شمولية التي وُصفت في الخطة الوطنية الثانية (NAP) ونهج الإقصاء في الخطة الثالثة دفعت المنظمات إلى التشكيك في التزام الحكومة بمعالجة احتياجات النساء والفئات الأقلية بشكل حقيقي. وقد عبّر أحد الممثلين عن خيبة أمله قائلاً:

” لا نعلم بعد ما إذا كانت مساهمتنا قد انعكست في الخطة الوطنية الثالثة (NAP) فلم نطلق الخطة بعد ولا تم مشاركتها معنا للمراجعة، ولم تتح لنا الفرصة لتقديم ملاحظتنا.“

حتى في الحالات التي جرى فيها مستوى معين من المشاورات، شعر الكثيرون أنها كانت أشبه بـ"تمرير لمهام الشكلية" أكثر منها عملية ذات مغزى. وكما أشارت إحدى منظمات حقوق المرأة (WRO):

” ما لاحظناه هو أن الحكومة كانت قد أعدت المسودة بالفعل ودعت المجتمع المدني فقط لتقديم التعليقات بعد ذلك. هذا يُقوّض المشاورات الحقيقية. يجب أن تشارك المنظمات منذ البداية وليس فقط بعد اتخاذ القرارات.“

من الجدير بالذكر أن هذه هي أول دورة لخطة العمل الوطنية (NAP) يقوم فيها كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان (KRG) بتطوير خطط عمل منفصلة. وعلى الرغم من أن ذلك يعكس الهيكل السياسي والإداري للعراق، لاحظت منظمات حقوق المرأة في كلا الإقليمين أنه يبدو أنه لا توجد منصة تنسيق مشتركة، أو عملية تطوير مشتركة، أو آلية مراقبة موحدة. وقد أثارت هذه التجزئة مخاوف بشأن ما إذا كانت الخطتان تعكسان استراتيجية وطنية متماسكة أم أنها تعزز الفوارق الإقليمية. وكما وصف أحد المشاركين خلال المشاورات، فإن غياب الشفافية حول التوافق ترك العديد من المنظمات تشعر بأنها "منفصلة تمامًا عن الصورة الوطنية".¹¹



ملاحظات خلال مناقشة مجموعة التركيز حول المرأة والسلام والأمن في السنة الأولى من مشروع نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

إن هذا الاستبعاد لا يفوّض مصداقية الخطة الوطنية الثالثة فحسب، بل يضعف أيضًا الفعالية العامة لالتزام العراق بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) كما تم انتقاد الخطة الثالثة لما وصفته بعض المنظمات بأنها تعكس النهج المتبع في إعداد خطط العمل الوطنية في دول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، من حيث اعتبار "الأسرة" كوحدة التحليل. وبينما قد يكون هذا الإطار مناسبًا ثقافيًا في بعض السياقات، فإنه يخاطر بتهميش حقوق النساء الفردية واستقلاليتهن، ويضيف شرعية على بعض الروايات الضارة التي تصور أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) على أنها "أجندة غربية".

على الرغم من هذا التحدي، يواصل المجتمع المدني تمثيل وجهات نظر ومناهج متنوعة. ولا تزال بعض منظمات حقوق المرأة (WROs) متفائلة بحذر بشأن تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة (NAP)، لا سيما في هذه المرحلة المبكرة. وكما شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة خلال مقابلة مع مطلع رئيسي (KII):

” لم يكن تنفيذ الخطط السابقة مرئيًا أو قابلاً للقياس، لكن الخطة الحالية واعدة، ونرى أن الحكومة تعمل بجد لتنفيذها. ومع ذلك، لا يمكننا الحكم على المسودة الأولى للخطة الثالثة التي نُشرت منذ شهرين فقط.“

انتقاد آخر موجه للخطة الوطنية الثالثة يتعلق بغياب الوضوح حول آليات الرصد والتنفيذ، مما يضعف قدرتها على تحقيق تأثير ملموس. وقد أعربت العديد من منظمات حقوق المرأة (WROs) عن مخاوفها من أن الخطة تفتقر إلى هياكل مساءلة واضحة ومؤشرات لقياس التقدم. وكما شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة:

” كانت [المنظمة] منخرطة بشكل كبير في صياغة الخطة الوطنية الأولى للعراق (NAP) استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325، لكنها استبعدت من المشاورات الخاصة بالخطة الثالثة. وعلى الرغم من أن برامجنا تتوافق بشكل كبير مع ركائز المرأة والسلام والأمن (WPS)، وخاصة الحماية والمشاركة، إلا أننا نشعر بالقلق بشأن غياب الرصد والمتابعة من قبل الحكومة.“

شاركت منظمات حقوق المرأة (WROs) في كل من العراق الفيدرالي وإقليم كردستان العراق (KRI) مخاوف مماثلة: "لم تدعم الخطة الوطنية للأجندة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (WPS) مشاركة النساء بشكل فعال. التنفيذ ضعيف، ولا يوجد إطار مناسب للرصد أو التقييم."

ومن الجدير بالاعتراف بأن الخطة الوطنية الثالثة للعراق وخطة العمل لإقليم كردستان، على الرغم من ارتباطهما، تمتلكان أطر رصد مميزة. فقد أدخلت خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان تطورات مهمة، بما في ذلك تخصيص ميزانيات محددة لكل ركيزة من ركائز أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وتم توزيع هذه المخصصات بين حكومة إقليم كردستان، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع الدولي المانح. ومع هذه التقدّمات، أشار منظمات حقوق المرأة إلى أن خطة العمل الإقليمية قد نُشرت مؤخرًا فقط، وبالتالي فإن تأثيرها سيعتمد في النهاية على تنفيذ فعال وتوفير الموارد الكافية.

وتمثل غياب النهج المحلي قلقًا كبيرًا آخر أبدته المنظمات. وقد تعقد الوضع بشكل أكبر نتيجة انسحاب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراقي "يونامي" (UNAMI) وتراجع دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة.¹² فبدلاً من ضمان انتقال مسؤول أو دعم تعزيز البنية التحتية المحلية والقيادة، غادرت كلتا الهيئتين إلى حد كبير دون ترك أي مساهمة فعالة أو استثمار في آليات مستدامة يقودها المجتمع المحلي. وقد ترك انسحاب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" (UNAMI) والحضور المتقلب لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وراءهما مشهدًا مجزأً، حيث يُتوقع من المجموعات الوطنية تولي المسؤولية دون التدريب أو الدعم الاستراتيجي الذي وُعدوا به منذ فترة طويلة. وقد ساهم ذلك في جعل عملية التخطيط تبدو مفروضة خارجيًا ومنفصلة عن واقع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة. وبدون خطط محلية حقيقية وعمليات متابعة شفافة مصممة ومُدارة من قبل المجتمع المدني العراقي وصانعي القرار فإن الخطة الوطنية الثالثة معرضة لأن تصبح وثيقة رمزية أخرى بدلاً من أن تكون أداة حقيقية للتغيير.

بينما أعربت بعض المنظمات عن مخاوف بشأن الفجوة بين السياسة والممارسة في تنفيذ نهج محلي، لم يكن هذا الحال مع جميع منظمات حقوق المرأة (WROS) فعلى الرغم من وجود خطة محلية لإقليم كردستان، يُعد العراق بلدًا متنوعًا للغاية؛ وأكدت منظمات حقوق المرأة أن نموذج "مقاس واحد للجميع" سيكون غير واقعي وغير فعال. ومع ذلك، أوضحت منظمات حقوق المرأة خلال المشاورات لمشروع "نيسام" (NISAAM) كيف كانت تتعامل مع هذه التوترات للدفاع عن مشاركتها ولضمان تمثيل متنوع للمجتمع المدني لدى صانعي القرار فيما يخص الخطة الوطنية الثالثة (NAP) وكما شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة خلال مناقشة مجموعات التركيز (FGD) مع منظمات مقرها العراق الفيدرالي:

”... بعد أن أعلنت الحكومة رسميًا عن [الخطة الوطنية (NAP)]، أطلقنا تحالفًا للنساء بالشراكة مع الحكومة المحلية... كان ذلك خطوة كبيرة، واستهدفنا مجموعتين، بما في ذلك قائدات نساء في المحافظة والمشاركات في البرامج السابقة لمنظمتنا [المنظمة]؛ وقد حظي هذا التحالف بدعم من [الخطة الوطنية (NAP)].“

نظرًا للاختلافات السياسية والاجتماعية والأمنية عبر العراق، يُمثل هذا المثال ممارسة يُستحسن تكرارها في جميع أنحاء البلاد لضمان أن تكون الخطة الوطنية الثالثة (NAP) قائمة على الاحتياجات والأولويات الخاصة بكل منطقة.

التحديات المستمرة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق

على مدار الدورات الثلاث من خطط العمل الوطنية (NAPS)، واجه التزام العراق بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) عدة تحديات، بما في ذلك تضيق الحيز المدني، ونقص الموارد، وعدم التناسق في تخصيص الميزانيات، وغياب القدرات والمشاركة الفعالة للنساء في صنع السياسات.¹³ كما يستمر تأثير الجماعات المحافظة والدينية، والنخب السياسية، والفصائل المسلحة في عرقلة حقوق النساء ودمجهن في عمليات اتخاذ القرار السياسي والأمني.

وباختصار، فقد تأثر التزام العراق الرسمي بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) من خلال تبنيه قرار مجلس الأمن رقم 1325 وتطوير عدة خطط عمل وطنية (NAPS) بشكل كبير بسبب التجزئة السياسية، والطائفية، والمناخ الثقافي المحافظ المتزايد.¹⁴ وعلى الرغم من هذه الالتزامات الرسمية، فقد قوضت الحواجز السياسية والقانونية والاجتماعية الراسخة تنفيذ الأجندة، مما حال دون إحراز تقدم ملموس في البلاد.



شركاء مشروع نيسام خلال ورشة العمل. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

2. تحديات الطائفية، التجزئة السياسية، والتباينات الإقليمية

لا يزال النظام السياسي العراقي متجذراً في ترتيب تقاسم السلطة الطائفي، الذي يخصص المناصب السياسية بناءً على الحصص العرقية والطائفية بدلاً من الكفاءة.¹⁵ وغالباً ما يؤدي هذا النظام إلى أن تكون الوزارات مُعينة بأفراد مختارين بناءً على انتماءاتهم السياسية بدلاً من خبراتهم، مما يقوض بشكل كبير فعالية تنفيذ السياسات. وقد كان لهذا تأثير مباشر وسلبي على تعزيز حقوق النساء.¹⁶ وكما أشار أحد ممثلي منظمات حقوق المرأة (WRO):

” واحدة من أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه منظماتنا حالياً في تعزيز حقوق النساء وأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق هي الفساد المتجذر والمنهجي على المستوى الحكومي.¹⁷ “

هذا النقص في المساءلة، إلى جانب غياب الإرادة السياسية في كل من إقليم كردستان العراق والعراق الفيدرالي، يضعف التنفيذ الفعّال لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وعلى الرغم من دعم رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي تولى منصبه في 2022، للأجندة كما جاء في إشارته خلال البيان المشترك لعام 2025 مع رئيس وزراء المملكة المتحدة، إلا أن النظام السياسي يفرض عوائق كبيرة أمام التنفيذ.¹⁸ إن الطائفية الراسخة داخل حكومة العراق الفيدرالي وتأثير الفصائل المسلحة والمليشيات الدينية المحافظة، تحد من عمق التغيير والعمل الحقيقي نحو تعزيز حقوق النساء والفتيات. وكما أشار أحد ممثلي منظمات حقوق المرأة (WRO):

” عندما يتحدث [رئيس الوزراء] عن أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) فهو صادق في ذلك، لكنه ليس مسيطراً على جميع الوزارات التي ترتبط بالانتماءات السياسية. “



ملاحظات خلال مناقشة مجموعة التركيز حول المرأة والسلام والأمن في السنة الأولى من مشروع نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

يُلاحظ التأثير العملي لهذه الانقسامات السياسية على مستوى المجتمع المحلي. فالتجزئة السياسية الداخلية بين الحكومة الفيدرالية في بغداد والسلطات الإقليمية أو على مستوى المحافظات تخلق عوائق تشغيلية إضافية لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) أو للقيام بأعمال تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وكما شاركت منظمات حقوق المرأة (WROS) خلال المقابلات مع المطلعين الرئيسيين (KIIs)، فإن هذه الانقسامات تجعل من الصعب الحصول على الموافقات، وبناء توافق حول البرامج الحساسة للمساواة بين الجنسين، والحفاظ على علاقات متسقة مع صانعي القرار المهمين. وقد أشار اثنان من ممثلي منظمات حقوق المرأة:

“ في بعض المناطق، علينا التفاوض بشكل منفصل مع سلطات متعددة لتنفيذ مشروع واحد، مما يؤخر الجداول الزمنية، ويزيد الأعباء الإدارية، وأحياناً يؤدي إلى متطلبات متضاربة.

” حتى بعد توقيع مذكرات تفاهم (MOUs) مع عدة وزارات والمشاركة في مبادرات مشتركة، نواجه مقاومة من المسؤولين الذين يواصلون ترسيخ الأيديولوجيات الطائفية والذكورية.

لا تحدد هذه العوامل الإقليمية والسياسية مرونة منظمات حقوق المرأة (WROS) في أداء عملها فحسب، بل تعرض أيضاً موظفيها وشركاءها للمخاطر، كما يمكن أن تعقد التواصل مع الجهات المانحة إذا تم إعاقة قدرتها على تحقيق الأهداف والالتزامات. وغالباً ما يتطلب التنقل بين هذه الديناميكيات مهارات فنية، ووعي سياسي قوي، وتنسيق مستمر، واستراتيجية مرنة قادرة على التكيف مع تغيرات الهياكل السلطوية والوضع الأمني. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الخطاب السياسي الرسمي، يظل التأثير الملموس لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) محدوداً.

ومع ذلك، فإن الوضع في إقليم كردستان العراق (KRI) مختلف قليلاً. فقد وُصف الإقليم بأنه أكثر تقدماً نسبياً فيما يتعلق بحقوق المرأة. على سبيل المثال، سنّ الإقليم قانوناً يهدف إلى منع العنف ضد النساء والعنف الأسري. وعلى الرغم من استمرار وجود ثغرات في التنفيذ، فقد وصفت منظمات حقوق المرأة وجود هذا التشريع نفسه بأنه خطوة إيجابية ومشجعة. من حيث المبدأ، يوفر هذا القانون إطاراً قانونياً للتصدي للعنف يمكن البناء عليه لتوفير الحماية للنساء. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، وعلى الرغم من هذا البيئة القانونية الأكثر تقدماً نسبياً، لا يزال إقليم كردستان العراق متأثراً بالديناميكيات السياسية الأوسع. وكما أشار أحد ممثلي منظمات حقوق المرأة:

” الخدمات العامة، وخاصة تلك التي تستهدف المجتمعات منخفضة الدخل، تعاني من نقص الموارد. ومنذ 2014-2015، أدت التوترات السياسية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية إلى تعطل متكرر في تحويل الميزانيات. وقد أدى هذا الضغط الاقتصادي إلى إضعاف قطاعي الصحة والتعليم وغيرها من الأنظمة العامة الحيوية، وزيادة الهشاشة الاجتماعية، والمساهمة في تصاعد مستويات العنف.

يواجه إقليم كردستان العراق (KRI) أيضاً تبعات التوترات الوطنية، التي تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي والتجزئة السياسية. ويؤدي ذلك إلى تعطل قدرته على تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين والحفاظ على تقديم خدمات متسقة للنساء، مما يؤثر في النهاية على قدرة الإقليم على الوفاء بالتزاماته تجاه حقوق المرأة.

3. تقلص الحيز المدني وحملة معادية للمساواة بين الجنسين

بينما تعيق التجزئة السياسية والطائفية داخل هيكل الحكم في العراق بشكل كبير تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، فإن هذه التحديات تتفاقم بسبب تصاعد السرد المعادي للمساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة. كما أصبح البيئة التشغيلية لمنظمات حقوق المرأة (WROs)، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، والمدافعات عن حقوق الإنسان للنساء (WHRDs) في العراق أكثر عدائية، مع تقلص ملحوظ في الحيز المدني خلال السنوات الأخيرة.¹⁹ وعلى الرغم من أن المجتمع المدني لطالما واجه تحديات، فقد شكل تصاعد الخطاب الرسمي المعادي للمساواة بين الجنسين، خصوصاً في 2023 تحولاً خطيراً في الطريقة التي يُنظر بها إلى عمل المساواة بين الجنسين، حيث أصبح يُعتبر تهديداً للثقافة العراقية التقليدية ويتم تنظيمه عبر العراق.²⁰

في منتصف عام 2023، برزت حملة منسقة ضد المساواة بين الجنسين من أجهزة الأمن الوطنية في العراق، عندما أصدرت هيئة الاتصالات والإعلام توجيهها رسمياً يحظر استخدام مصطلحات مثل "المساواة بين الجنسين"، و"تمكين"، و"المساواة" في الوثائق والبرامج الرسمية. وعلى الرغم من رفع بعض هذه الحظر في فبراير 2024، إلا أن الأضرار كانت واسعة الانتشار، حيث عملت منظمات حقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) في جو من الخوف والتعامل الأمني.²¹ ومن خلال المشاورات مع منظمات حقوق المرأة لهذا المشروع، يتضح أن حملة 2023 المعادية للمساواة بين الجنسين كان لها عواقب بعيدة المدى على الحياة اليومية للنساء، خصوصاً لأولئك المشاركات في أعمال المساواة بين الجنسين والدعوة لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وقد أدى رد الفعل الشعبي ضد المساواة بين الجنسين المصور على أنه "تهديد" للقيم التقليدية²² إلى خلق بيئة عدائية متزايدة للناشطات في مجال حقوق المرأة. وقد أبلغت العديد من المنظمات عن ارتفاع التهديدات، جسدياً وعبر الإنترنت، حيث تُتهم بترويج "أجندة غربية" و"تقويض الأعراف الثقافية العراقية". وقد أدى هذا الخطاب، الذي غالباً ما كان يقوده الدولة، إلى خلق جو من الرقابة الذاتية، حيث أصبح العديد من الناشطات ومنظمات المجتمع المدني يخشون التحدث بصراحة عن قضايا المساواة بين الجنسين خوفاً من العواقب القانونية والاجتماعية. وتجد منظمات حقوق المرأة نفسها تمشي على خط رفيع بين الدعوة للتغيير وتجنب التبعات القانونية والاجتماعية.

شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة (WRO) تجربتها:

”تعمل منظمنا في بيئة تزداد صعوبة لتعزيز حقوق المرأة وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق. وقد صاحب تدهور الحيز التنموي والديمقراطي حملة قمع مقلقة ضد خطاب حقوق المرأة. رسمياً، تم حظر استخدام مصطلحات مثل "المساواة بين الجنسين".



ملاحظات خلال مناقشة مجموعة التركيز حول المرأة والسلام والأمن في السنة الأولى من مشروع نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

أصبح البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني أكثر تعقيداً. ففي عام 2024، تم تعديل قانون مكافحة الدعارة العراقي (القانون رقم 8 لسنة 1988)،²³ لتوسيع نطاقه من خلال إدخال مصطلح "الانحراف الجنسي". وعلى الرغم من أن الهدف المعلن هو تعزيز حماية الأخلاق العامة، إلا أن غياب تعريف قانوني واضح لمصطلح "الانحراف الجنسي" أثار مخاوف لدى منظمات المجتمع المدني بشأن احتمال التفسير الواسع للقانون. وقد أشارت عدة منظمات حقوق المرأة (WROs) إلى أن القانون، في الواقع، قد يُطبق بطرق تقيد الدعوة المشروعة والمشاركة المجتمعية. وبشكل خاص، توجد تقارير تفيد بأن المنظمات العاملة في المساواة بين الجنسين، ودعم الشباب، والتثقيف الحقوقي واجهت مزيداً من التدقيق والرقابة.²⁴ وأعربت بعض المنظمات عن قلقها من أن الغموض القانوني قد يحدث تأثيراً رادعاً على الحيز المدني والحوار العام، خصوصاً بالنسبة للمجموعات المساهمة في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وضمان وضوح التعريفات القانونية ووجود ضمانات لمنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساهم في تعزيز التزام العراق بالحكم الشامل ومبادئ قرار مجلس الأمن الدولي 1325

أفادت منظمات حقوق المرأة (WROs) بأنها غالباً ما تواجه تأخيرات في الحصول على الموافقات للبحوث، والاستطلاعات، والأنشطة الأخرى، خصوصاً عند تنسيق البرامج بين إقليم كردستان العراق (KRI) والعراق الفيدرالي، إذ قد يتطلب ذلك موافقات من كلا الكيانين. تتدخل الجهات الأمنية بانتظام في برامج منظمات حقوق المرأة (WROs) من خلال مطالبتهم بالحصول على موافقة قبل القيام بالزيارات الميدانية، أو حذف أسئلة بحثية، أو فرض تغييرات على المحتوى لتتماشى مع السرديات الحكومية. وقد وصفت بعض المنظمات حتى المراقبة خلال الورش التدريبية، حيث يحضر عملاء المخابرات لملاحظة وإرهاب المشاركين:

” لقد حددنا الجهات الاستخباراتية كجزء من المشاركين لضمان السلامة. مستوى المراقبة عالٍ، وهذا يؤدي إلى الرقابة الذاتية. لقد اضطررنا إلى مراجعة كل ما نقوم به للتأكد من أننا لا نعرض أنفسنا للمشاكل.“

لقد أجبرت المراقبة المستمرة والضغط للامتثال للسياسات الحكومية العديد من المنظمات على أن تكون أكثر تحفظاً بشأن أعمالها. وأوضح أحد المشاركين في المقابلة:

” لم نعد نكشف عن مواقع عملنا، كما أننا لا ننشر أو نتحدث عن أنشطتنا حتى إنجازها. أصبحت الأنشطة الميدانية خطرة بشكل خاص.“



شركاء مشروع نيسام خلال ورشة العمل. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

تتردد العديد من المنظمات حتى في تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC) أو الإبلاغ عن أنشطتها، خوفاً من الانتقام. وكما أشارت إحدى المنظمات: تقرير الموازي المراجعة الدورية الشاملة (UPR)، لم تقدمه أي منظمة غير حكومية عراقية مباشرة. أما من فعل ذلك، فقد استخدم الشبكات الإقليمية لإخفاء أسمائهم.

النقمة الذي تواجهها منظمات حقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)

وصفت منظمات حقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) كيف أنها تواجه انتقاماً روتينياً بسبب عملها. وقد تصاعدت التهديدات الجسدية والإلكترونية، خاصة منذ حملة 2023 المضادة للمساواة بين الجنسين، مما جعل عملهم ليس صعباً فحسب، بل في بعض الحالات خطيراً. تظل التهديدات الجسدية من الجهات الحكومية وغير الحكومية مصدر قلق كبير ومستمر، خصوصاً للمنظمات العاملة على حقوق المرأة والعنف القائم على المساواة بين الجنسين (GBV)، خاصة في المناطق المحافظة. وأفادت إحدى المنظمات: "نواجه تهديدات مستمرة رقمية وميدانية لسلامتنا. في موجات الهجمات الأخيرة، تم استهداف ثمانٍ من منظمات حقوق المرأة على الأقل بما في ذلك منظماتنا. وجهت إلينا اتهامات بتلقي تمويل أمريكي لدفع 'أجندات مشبوهة' ونشر المثلية الجنسية، مما أدى إلى رد فعل اجتماعي سلبي ووصم المجتمع لنا."

لا تقتصر هذه التهديدات الجسدية على قادة المنظمات فحسب، بل تمتد غالباً إلى أعضاء الطاقم والمتطوعين أيضاً. وقد أجبرت المخاطر التي يواجهها العاملون في الخطوط الأمامية العديد على اتخاذ احتياطات، بما في ذلك نقل الموظفين وتقييد حركة الأكثر عرضة للخطر. وروت إحدى المنظمات: "تم إجبار بعض زملائنا على الانتقال إلى إقليم كردستان [العراق] حفاظاً على سلامتهم. لقد أصبح الوضع متقلباً للغاية لدرجة أننا اضطررنا إلى تقييد التواجد في المكتب وغالباً العمل من المنزل لتجنب أن نصبح أهدافاً."

لا تواجه المنظمات النسائية تهديدات جسدية فحسب، بل تواجه أيضاً تهديدات رقمية؛ إذ أصبح العنف الرقمي متواصلاً بشكل متزايد وأداة للترهيب. وقد تم تسليح وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضللة والمغلوبة حول المنظمات النسائية والدفاعيات عن حقوق المرأة، وغالباً ما يُتهمن بـ 'دفع أجندات غريبة' أو تقويض القيم الثقافية والدينية في العراق:

” لقد استهدفتنا حملات التشهير عبر الإنترنت مباشرة. لقد تم اتهامنا بـ الترويج للمثلية الجنسية وتهديد المجتمع التقليدي. يساهم هذا التحرش الرقمي في تعزيز الوصم الاجتماعي وخلق بيئة معادية تجعل من الصعب علينا مواصلة عملنا.“

يمكن أن يتراوح التحرش الرقمي الذي يواجهه الناشطون بين حملات تشويه منسقة وتهديدات مباشرة بالعنف. تشمل الإجراءات المتخذة لمواجهة التحرش الرقمي والتهديدات تشفير الاتصالات، وتحديد مدى ظهور العمل حتى بعد إتمامه، والحفاظ على الهوية المجهولة أثناء أنشطة المشروع لتقليل خطر الانتقام. وقد شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة استراتيجيتها قائلة: "لم نعد ننشر أي محتوى حتى انتهاء المشروع. كما قمنا بتدريب موظفينا على بروتوكولات السلامة الرقمية والشخصية لضمان حمايتنا سواء على الإنترنت أو خارجه."

لقد أدت هذه الضغوط أيضاً إلى انتقام غير مباشر، مثل تقييد التمويل وتعليق الأنشطة البرمجية الحيوية. وقد أجبر الخوف من الانتقام من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية العديد من منظمات حقوق المرأة على العمل 'تحت الرادار'، مما قلل من ظهورها وقُصص نطاق أنشطتها. كما اضطر العديد منهم لإعادة تقييم استراتيجيتهم التنظيمية بالكامل. "لقد اضطررنا لإعادة التفكير في كل ما نقوم به. المخاطر الشخصية مرتفعة للغاية لدرجة أن حتى المهام الأساسية تتطلب تخطيطاً دقيقاً. أصبح تواجدنا الفعلي في المكاتب محدوداً، ولا يمكننا الإفصاح كثيراً عن أنشطتنا. هذه هي واقع العمل كمنظمة حقوق نساء في العراق في الوقت الحالي."

بعض منظمات حقوق المرأة سعت إلى إقامة تحالفات استراتيجية مع منظمات دولية، وشبكات مناصرة، أو مؤسسات حكومية يمكنها تقديم طبقة إضافية من الحماية، بما يتيح لها الاستمرار في عملها دون التعرض لمخاطر كبيرة. في الوقت نفسه، لجأت منظمات أخرى إلى شبكات إقليمية تساعد في حماية هوياتها، مما يمكنها من المساهمة في جهود المناصرة والبرامج الجماعية بشكل آمن وفعال. توفر هذه الشبكات للبعض مستوى معيناً من الأمان والحماية، بالإضافة إلى تعزيز شعورهم بالتضامن والدعم الجماعي من قبل شركاء لديهم أهداف ومصالح مشتركة.

على الرغم من الانتقادات والمضايقات التي تواجهها العديد من منظمات حقوق المرأة، فإنها غالباً ما تظل مصممة على المضي قدماً في عملها المناصر. وقد وجدت طرقاً للتكيف والاستمرار في أعمالها، حتى تحت الضغط المستمر. وكانت إحدى الاستراتيجيات

الرئيسية هي تغيير اللغة المستخدمة في أعمالهم. مع المخاطر المرتبطة باستخدام مصطلحات مثل "المساواة بين الجنسين" و"تمكين المرأة"، أصبحت المنظمات تعتمد بشكل متزايد على مصطلحات بديلة وأكثر حيادية مثل "العدالة بين الجنسين" و"أدوار الرجال والنساء".

ومع ذلك، رفضت بعض المنظمات اعتماد لغة مختلفة. وصرحت إحدى المنظمات قائلة:

” لن نغير مصطلحاتنا الأساسية مثل 'المساواة بين الجنسين وتمكين النساء'، لأنها تمثل جوهر عملنا ومبادئنا، وسنواصل استخدامها رغم المخاطر المرتبطة بذلك.

أفادت بعض المنظمات بأنها اضطرت إلى نقل مقارها إلى إقليم كردستان العراق لأسباب تتعلق بالسلامة، حيث يوفر الإقليم حرية نسبية أكبر للعمل المدني والمجتمعي مقارنةً ببقية مناطق العراق. على سبيل المثال، صرحت إحدى المنظمات بما يلي:

” لقد اضطررنا إلى نقل بعض زملائنا إلى حكومة إقليم كردستان لضمان سلامتهم. البيئة هناك أكثر أماناً، لكننا نواجه تحدياتنا الخاصة أيضاً.

وصفت المنظمات أنها طورت تحالفات أقوى مع قوات الأمن. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو متناقضاً، إلا أن العمل مع الجهات الأمنية الوطنية أتاح لهذه المنظمات بناء علاقات مع هذه الجهات، مما حماها من أشد تأثيرات المراقبة والقيود، وقلل من المخاطر. وقد أتاح هذا أيضاً مساحة صغيرة للاستمرار في العمل المناصر. وصرحت إحدى المنظمات:

” كنا نعمل مع مجموعات الاستشارات الأمنية الوطنية في عام 2024. وقد كان ذلك مفيداً، لأنه مكّننا من بناء علاقات معهم، وسمح لهم بالدفاع عنا عندما نتعرض لهجمات.

لقد تبنت منظمات حقوق المرأة أيضاً شراكات استراتيجية وشبكات من خلال بناء علاقات مع منظمات غير حكومية أخرى، ومجموعات إقليمية، ومنظمات دولية لخلق نظام دعم متكامل. هذه التحالفات وبناء الحركات يقوي صوت منظمات حقوق المرأة الجماعي ويمنحها قدرة أكبر على الصمود عند مواجهة التهديدات أو المعوقات.

على الرغم من التحديات، أظهرت منظمات حقوق المرأة مرونة وقدرة متزايدة على التكيف ما مكّنها من مواصلة عملها. ورغم أنها غالباً ما تواجه حواجز كبيرة، فقد وجدت هذه المنظمات طرقاً للتأقلم، حتى في مواجهة المعارضة الشديدة. تشمل الأمثلة: التنقل ضمن المشهد السياسي المعاد، اعتماد استراتيجيات إبداعية متنوعة، وبناء تحالفات مع قوات الأمن المحلية. وقد تمكنت منظمات حقوق المرأة من خلق فرص لسماع أصواتها والاستمرار في الدفاع عن المساواة بين الجنسين، على الرغم من الضغوط الخارجية وفشل الهياكل الرسمية في تقديم الدعم.

لقد تأثرت عملية تنفيذ أجندة النساء والسلام والأمن (WPS) في العراق بشكل كبير بمجموعة من التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية، والتي أضعفت تحقيق أهدافها بشكل كامل. فعلى الرغم من أن اعتماد العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1325 وتطويره لخطط عمل وطنية متعاقبة يشير إلى التزام رسمي بتعزيز المساواة بين الجنسين، إلا أن هذه الخطط لم تكن ناجحة في تحقيق أثر مستدام. يعكس الفارق بين الطموحات السياسية والنتائج الملموسة التعقيد الكبير للمشهد العراقي بعد النزاع، والذي يتميز بالأعراف الذكورية المتجذرة، والتجزئة الطائفية، ودورات العنف وعدم الاستقرار المتكررة.

على الرغم من هذه التحديات الهيكلية، تم إحراز بعض التقدم. فقد قدمت خطة العمل الوطنية الثانية (2020-2024) ركائز موضوعية أوضح، ووسعت نطاق المشاورات الجغرافية، ووفرت إطاراً محدداً للمتابعة والمراقبة، مما مثل تطوراً مهماً مقارنة بالخطة الوطنية الأولى. كما يعكس تطوير خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (2021-2024) زيادة الملكية الإقليمية لأجندة النساء والسلام والأمن، مقدماً أداة تخطيط أكثر ملاءمة لسياق إقليم كردستان.

ومع ذلك، فقد أضعفت قلة التنسيق وغياب الآليات المشتركة بين الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان التماسك العام. ويظهر تطور خطط العمل الوطنية في العراق من إطار وطني موحد في 2014 إلى مسارات تخطيط متوازية في 2020، وصولاً إلى خطط منفصلة بالكامل للحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان في 2025، مزيحاً من التكيف الواقعي مع الهيكل الفيدرالي للعراق، من جهة، ونهج متجزئ من جهة أخرى. وبينما يتيح اللامركزية مساحة للتخطيط المحلي الأكثر استجابة، فإن غياب أطر تنفيذ موحدة وآليات مساءلة يهدد بخلق تفاوت في حماية النساء عبر المناطق. وقد أثارت منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني بشكل مستمر مخاوف بشأن استبعادها من المشاركة الفعلية في تصميم وتنفيذ هذه الخطط. إن الفشل في إشراك هذه المنظمات، المرتبطة بالمجتمعات وغالباً الأكثر فهماً للواقع المحلي، أدى إلى سياسات لا تعكس الاحتياجات والأولويات الحقيقية للناس، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المهمشة مثل الإيزيديين. وقد ساهم هذا النهج التصاعدي الذي تقوده الحكومة أيضاً في استبعاد النساء من عمليات اتخاذ القرار المهمة، مما عمق عدم المساواة بين الجنسين وزاد من تهميشهن في أوقات الأزمات والنزاعات وما بعد النزاع.



مجموعة تركيز النساء والسلام والأمن خلال السنة الأولى من مشروع نيسام. تصوير: منظمة نساء من أجل النساء الدولية

كما أثبتت آثار التجزئة السياسية والطائفية في العراق، وتأثير الفصائل السياسية والدينية المحافظة، أنها حاجز كبير أمام التنفيذ الفعال لأجندة النساء والسلام والأمن. فالهيكل السياسي، الذي يعزز تعيين الأفراد بناءً على الانتماء السياسي بدلاً من الكفاءة، أعاق قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الحساسة للمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، أدى تصاعد خطاب مناهض للمساواة بين الجنسين، إلى جانب تقلص الحيز المدني، إلى خلق بيئة أكثر عدائية أمام منظمات حقوق المرأة، حيث تواجه هذه المجموعات زيادة في التدقيق والمراقبة والمضايقات من قبل جهات حكومية وغير حكومية، مما يقوض قدرتها على الدفاع عن حقوق النساء والفتيات.

في مواجهة هذه التحديات، أظهرت منظمات حقوق المرأة قوة استثنائية، حيث وجدت طرقاً للاستمرار في نشاطها رغم التهديدات على سلامتها. وتبرز الاستراتيجيات التكيفية مثل اعتماد لغة محايدة، وبناء تحالفات استراتيجية مع الشبكات والمنظمات الدولية، وحتى التعامل مع قوات الأمن لأغراض الحماية النهج الابتكاري الذي اعتمدته هذه المنظمات للتنقل في بيئة معادية. ومع ذلك، فإن اضطراب هذه المجموعات للعمل تحت تهديد دائم من الانتقام والرقابة يبرز الواقع الصعب للعمل على المساواة بين الجنسين في العراق.

كما أن غياب الموارد الكافية، والتمويل المستدام، والإرادة السياسية الحقيقية، إلى جانب التأثير المتزايد للقوى المحافظة والطائفية والقبلية، يواصل تقويض قدرة الحكومة العراقية على الوفاء بالتزاماتها تحت أجندة النساء والسلام والأمن بشكل فعال. وهذه القيود ليست مالية أو لوجستية فقط، بل هي هيكلية عميقة، تعكس نمطاً أوسع من ضعف المؤسسات، والحكم المجزأ، والمقاومة للمساواة بين الجنسين على أعلى مستويات السلطة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا سيما ضمن حكومة إقليم كردستان، حيث شهدت الأطر القانونية لحماية النساء والعنف القائم على المساواة بين الجنسين تطويراً أكثر تقدمية، إلا أن هذه الإنجازات تبقى محلية وغالباً ما تكون ضعيفة التكامل مع السياسات الوطنية. لقد أتاح الاستقلال النسبي للإقليم وثقافته السياسية المختلفة بعض الإصلاحات، ومع ذلك، فإن التنفيذ هناك أيضاً يعاني من قيود الموارد والمقاومة الاجتماعية.

وعند النظر إلى المستقبل، ستعتمد قدرة العراق على الوفاء بوعده قرار مجلس الأمن رقم 1325 ليس فقط على قوة المؤسسات، بل على بناء الثقة والحفاظ عليها مع المجتمع المدني. فالتخطيط الأكثر شمولية، والمراقبة الموحدة عبر أطر الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، وتوفير الموارد بشكل عادل، أمر بالغ الأهمية. وعلى الرغم من وجود التزامات رسمية، فإن التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه البلاد تخلق بيئة لم تُترجم فيها هذه الالتزامات إلى عمل فعال. إن استبعاد المجموعات الحيوية، لا سيما منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني، من عمليات اتخاذ القرار، إلى جانب التجزئة الطائفية، والفساد، وتصاعد الحركة المناهضة للمساواة بين الجنسين، قد أعاق التقدم.

وسيتطلب الطريق إلى الأمام ليس فقط إرادة سياسية حقيقية، بل أيضاً التزاماً بحماية حقوق وسلامة منظمات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق النساء، وضمان مشاركتهن الفعلية والأمنية في الحياة العامة. لتعزيز التزام العراق بأجندة النساء والسلام والأمن، فإن تحولاً أساسياً في الثقافة السياسية ونهجاً شمولياً تصاعدياً أمر ضروري، إلى جانب زيادة الاستثمار في الموارد ودعم منظمات حقوق المرأة من المجتمع الدولي.

للمزيد من المشاركة في سلسلة المشاورات هذه، يُرجع إلى أوراق تحليل المشهد التفصيلية للعراق وإقليم كردستان، والتي تقدم استكشافاً أعمق للأسس الأدلة عبر هذه المناطق.

التوصيات

للمتبرعين:

1. توفير تمويل أساسي ومرن للمنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة (WROs)، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، والمجتمع المدني بشكل أوسع لضمان الاستدامة على المدى الطويل. سيسمح هذا الدعم لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات والحركات التي تقودها النساء بأن تقوم بما يلي:

(a) السعي الاستراتيجي لتحقيق أولوياتها الخاصة، بما يتجاوز مجرد تلبية أهداف البرامج الممولة من المانحين أو الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية غير الحكومية للمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs).

(b) التكيف والاستجابة للأزمات بشكل أكثر فعالية، من خلال تقليل أعباء إعداد التقارير ومنحها مرونة أكبر في إعادة تخصيص الميزانيات وتعديل البرامج. وهذا بدوره يتيح لها التركيز على احتياجات المجتمع والأولويات طويلة الأمد المرتبطة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.(WPS)

2. **الاستثمار في التمويل المؤسسي طويل الأمد** لمنظمات المرأة (WROs) من خلال الانتقال من المنح قصيرة الأجل المبنية على المشاريع إلى التمويل الأساسي لعدة سنوات. ويجب أن يدعم هذا التمويل الرواتب، والتخطيط المؤسسي، والأنظمة الإدارية، والتسجيل القانوني، وتدابير السلامة، والبنية التحتية. كما ينبغي أن يُعطى التمويل الأولوية للمنظمات النسوية المحلية والمجتمعية، وليس فقط المنظمات الحضرية، وأن يُقدّم مباشرة كلما أمكن ذلك دون الحاجة إلى وسطاء حكوميين.

3. **الاعتراف بمنظمات المرأة ودعمها كمقدمي خدمات في الخطوط الأمامية** في المناطق الريفية والمحرومة وما بعد النزاع. ففي هذه المواقع، غالباً ما توفر منظمات المرأة خدمات أساسية مثل المساعدة القانونية، والمأوى الطارئ، والدعم النفسي الاجتماعي، والخدمات الصحية المتنقلة، وإدارة الحالات في غياب مؤسسات الدولة. وينبغي دمجها رسمياً في آليات التنسيق الوطنية الخاصة بتقديم الخدمات وتزويدها بتمويل مخصص لدعم عملياتها في المناطق ذات البنية التحتية المؤسسية المحدودة.

4. **دعم المناهج المستجيبة للمساواة بين الجنسين** التي تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء من خلال تحدي الأعراف الاجتماعية الضارة ومعالجة الأسباب الجذرية للإقصاء وعدم المساواة. وينبغي أن تركز البرامج على الواقع المحلي وأن تستند إلى خبرات النساء في مختلف المجتمعات.

5. **العمل مع مؤسسات الحكومة العراقية لتبادل الممارسات الجيدة** المتعلقة بالانخراط مع المجتمع المدني. وعلى المانحين أن يسهلوا تبادل المعرفة بين ممثلي الحكومة ومجموعة متنوعة من المجموعات المحلية لتعزيز عمليات صنع السياسات التشاركية.

6. **التنسيق مع المانحين الآخرين لتجنب الازدواجية** وتعزيز الجهود التكميلية في دفع جدول أعمال المرأة والسلام وأمن المرأة والسلام والأمن (WPS) في العراق. كما يجب على المانحين التواصل المباشر مع منظمات المرأة لضمان أن تعكس البرامج أولويات المجتمعات المتأثرة.

7. **ضمان أن يشترط تمويل المرأة والسلام والأمن من الأطراف الثالثة** المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني، وخاصة منظمات المرأة، في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.

8. **مراقبة بيئة عمل المجتمع المدني والاعتراف بالمخاطر** التي قد تواجهها المنظمات المحلية والنشطاء. وعلى المانحين أن يدافعوا عن المشاركة الآمنة والشاملة وأن يؤسسوا آليات حماية، مثل الدعم الطارئ للمساعدة القانونية، وإعادة التوطين، وخدمات الرفاهية، عندما تواجه المنظمات أو الأفراد قيوداً أو تهديدات.

9. **تعزيز التنسيق بين الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان (KRG)** من خلال دعم التخطيط المشترك والسياسات المساواة بين الجنسين المنسقة التي تمكّن من التنفيذ الفعال لإطار عمل المرأة والسلام والأمن بين الجنسين في جميع أنحاء العراق.

10. **دعم تنمية القدرات المؤسسية داخل وزارات الحكومة** من خلال تمويل المساعدة الفنية والتدريب في قضايا المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن، لضمان امتلاك المؤسسات الحكومية للأدوات والمعرفة اللازمة لتنفيذ التزاماتها.

11. **دعم إنشاء منصات شاملة تجمع بين منظمات المرأة، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، وممثلي الحكومة** لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للعمل الخاصة بالمرأة والسلام والأمن (WPS) الخطة الوطنية للعمل (NAP)، وتقديم الخبرة الفنية، والمساهمة في تحسين السياسات المبنية على الأدلة.

لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان (KRG):

1. **إنشاء آلية تنسيق رسمية بين العراق وإقليم كردستان لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)** ينبغي أن تشمل هذه الآلية هياكل للتخطيط والمتابعة المشتركة، ومؤشرات موحدة، وجدول زمني متوافق لتطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية

(NAPs) كما يجب أن تيسر هذه الآلية المشاركة المنتظمة بين الحكومتين، وتضمن وجود استراتيجية وطنية منسقة تتجنب الازدواجية والتجزئة.

2. **ضمان أن يتم تطوير خطط العمل الوطنية (NAPs) المستقبلية من خلال عمليات شفافة وشاملة.** يجب على الحكومة أن تكفل المشاركة المبكرة والفاعلة لمنظمات حقوق المرأة (WROs)، ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، وغيرها من المجموعات المحلية من جميع المناطق والخلفيات. ويشمل ذلك المنظمات العاملة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات ومجتمعات الأقليات.

3. **إرساء منصات دائمة لمشاركة المجتمع المدني.** ينبغي إنشاء هياكل رسمية تتيح لمنظمات حقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) المشاركة في جميع مراحل دورة خطط العمل الوطنية (NAPs)، بدءاً من التصميم وحتى التنفيذ والتقييم. يجب أن تكون لهذه المنصات أدوار واضحة وموارد وسلطة في صنع القرار، بما يضمن الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك أساسي.

4. **تطوير ونشر إطار وطني موحد للرصد والمتابعة لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS).** يجب أن تلتزم كل من الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان بالتقرير وفقاً لمؤشرات مشتركة تتضمن بيانات مفصلة بحسب الفئات، لتمكين المقارنة وتعزيز المساءلة وضمان التوافق مع المعايير الدولية. وينبغي أن تشمل أنظمة المتابعة مشاركة المجتمع المدني، وأن تكون شفافة ومتاحة للجمهور.

5. **تخصيص ميزانيات محمية ومخصصة حصرياً لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS).** يجب ضمان أن تتضمن ميزانيات كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان مخصصات واضحة لكل ركيزة من ركائز الأجندة، وأن تكون هذه الأموال متاحة لشركاء المجتمع المدني الذين ينفذون الخدمات الأساسية على الخطوط الأمامية. ويجب أن ترافق هذا التمويل تقارير شفافة حول الميزانية.

6. **تعزيز قدرات الوزارات والحكومات المحلية على تقديم سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين.** ينبغي الاستثمار في التدريب والهيكل المؤسسية داخل الوزارات المعنية (مثل وزارة شؤون المرأة، ووزارة التخطيط، ووزارة الداخلية) لضمان قدرة جميع مستويات الحكومة على تنفيذ التزامات المرأة والسلام والأمن (WPS) بشكل فعال، والتفاعل مع المجتمع المدني بكفاءة.

7. **حماية الحيز المدني وحقوق المدافعات عن حقوق الإنسان (WHRDs).** يجب إصلاح القوانين والسياسات التي تقيد عمل منظمات المجتمع المدني. كما يجب ضمان أن تتمكن المنظمات والناشطات، وخاصة العاملات في مجال المساواة بين الجنسين، من العمل دون خوف من الانتقام أو المضايقة أو التدخل السياسي.

بالنسبة للمنظمات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية:

1. **تقديم الدعم الفني للحكومة العراقية** من أجل تطوير وتنفيذ سياسات تراعي المساواة بين الجنسين في بناء السلام، والوقاية من النزاع، والتعافي. ويجب ضمان أن تتشكل هذه الجهود من خلال حوار مستمر مع منظمات المجتمع المدني وتعكس واقع المجتمعات المحلية.

2. **تعزيز الشفافية والمشاركة الشاملة في تطوير خطط العمل الوطنية المستقبلية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (WPS NAPs).** وذلك عبر تيسير مشاركة مبكرة وفاعلة لمجموعة واسعة من منظمات حقوق المرأة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لضمان إشراك أصوات المجتمعات الريفية والنازحين والأقليات والمنظمات المجتمعية.

3. **دعم توطيد أجندة المرأة والسلام والأمن** من خلال تخصيص تمويل مباشر لمنظمات حقوق المرأة عبر منح صغيرة ومتوسطة يسهل الوصول إليها، وإشراكها في جميع مراحل دورة خطط العمل الوطنية، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والمتابعة. ويجب أن يشمل الدعم بدل السفر، وخدمات الترجمة، والوصول الرقمي لضمان مشاركة عادلة.

4. **تعزيز قدرات منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني المحلية،** خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع أو التي تعاني من ضعف في البنية التحتية. ويجب أن يمكّن هذا الدعم هذه المنظمات من التأثير بفاعلية في عمليات السياسات المحلية والوطنية.

5. **تسهيل التنسيق بين منظمات حقوق المرأة والمؤسسات الخدمية العامة** مثل دوائر الصحة، ومقدمي المساعدة القانونية، ووحدات الاستجابة للعنف القائم على المساواة بين الجنسين. ويجب تطوير شراكات لتعزيز تغطية الخدمات، وأنظمة الإحالة، وبروتوكولات مشتركة لرعاية تركز على الناجيات.
6. **دعم أنظمة التوثيق والبيانات الآمنة** لمساعدة منظمات حقوق المرأة على تتبع تقديم الخدمات والنتائج. ويجب تصميم هذه الأنظمة بما يحمي السرية ويركز على حقوق وسلامة الناجيات.
7. **الدعوة إلى تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين**، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، ودعم الأطر القانونية التي توفر حماية ملموسة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العراق.
8. **الدعوة إلى وجود آلية تنسيق رسمية** بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتطابق أولويات خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، واستراتيجيات التنفيذ، وأطر التقارير. ويجب أن يشمل ذلك اجتماعات مشتركة منتظمة، ومؤشرات موحدة، وجدول زمنية منسقة.
9. **الدعوة إلى وتيسير تبادل المعرفة والتعلم المشترك** بين فريقَي تنفيذ خطط العمل الوطنية في الحكومتين من أجل تحديد أفضل الممارسات، ومعالجة التحديات المشتركة، وضمان نهج وطني أكثر تماسكاً لدفع أجندة المرأة والسلام والأمن في جميع مناطق العراق.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني:

1. **توسيع التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين** لتعزيز جهود المناصرة، خصوصاً في ظل تزايد القيود المفروضة على الحيز المدني وتنامي المعارضة المجتمعية للعمل المرتبط بقضايا المساواة بين الجنسين في بعض المناطق.
2. **تحسين التنسيق بين منظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني**، بما في ذلك التعاون بين القطاعات والمناطق المختلفة. ينبغي أن تعالج استراتيجيات المناصرة المشتركة الانقسام السياسي والاجتماعي وتعزز الصوت الجماعي.
3. **تعزيز تبادل المعرفة بين المناطق**، ولا سيما من خلال مشاركة الممارسات الفعالة من إقليم كردستان مع المنظمات العاملة في المناطق الأكثر تحفظاً أو الأقل إمكانية للوصول إليها.
4. **تطوير استراتيجيات مناصرة تستجيب للمخاوف المجتمعية**، باستخدام لغة شاملة وذات صلة محلية لتوضيح فوائد المساواة بين الجنسين للتنمية الوطنية والأمن والقدرة على الصمود المجتمعي. إن إعادة صياغة هذا العمل بطرق تتماشى مع الأولويات والقيم المحلية يمكن أن يعزز الأثر والدعم العام.
5. **إنشاء آليات داخلية للرصد والمساءلة داخل المجتمع المدني** لتقييم كيفية تنفيذ التوصيات الحساسة للمساواة بين الجنسين، وضمان أن تُسهم ملاحظات الاستشارات المجتمعية في صياغة السياسات والبرامج الجارية.
6. **تعزيز منصات التنسيق الشاملة والتمثيلية** من خلال ضمان المشاركة المتنوعة في الائتلافات الوطنية، بما في ذلك منظمات المرأة من المناطق الريفية أو الأقليات أو المنظمات الناشئة حديثاً. يجب أن تكون هياكل القيادة شفافة وتسمح بالتناوب على القيادة وتوفير فرص الإرشاد لدعم المشاركة الأوسع.
7. **تقوية آليات السلامة والحماية لمجموعات المجتمع المدني** من خلال دعم إدارة المخاطر الجماعية، وتقديم التدريب على الأمن القانوني والرقمي، وخطط الاستجابة الطارئة. يجب أن تنسق المنظمات لضمان وجود تدابير وقائية على مستوى الشبكات عند حدوث التهديدات.

- 1 نساء والسلام" هو تعبير باللغة العربية يعني "النساء والسلام". ويجمع مصطلح "نيسام" بين هاتين الكلمتين ليرمز إلى دمج النساء وألوياتهن عبر جميع جوانب أجندة "النساء والسلام والأمن" في العراق. انظر: منظمة نساء من أجل النساء الدولية، نيسام (<https://womenforwomen.org.uk/nisaam>) (NISAAM)
- 2 الأمم المتحدة (2021)، "ملاحظات الممثلة الخاصة للأمين العام بين في الفعالية بعنوان: قانون الناجيات من النساء الإيزيديات وضمن برنامج فعال لجبر الضرر في العراق"، 30 أيلول/سبتمبر (www.un.org/sexualviolenceinconflict/statement/remarks-of-srsq-patten-at-the-event-the-yazidi-women-survivors-law-and-ensuring-an-effective-reparations-programme-in-iraq-30-september-2021/)
- 3 خطة العمل الوطنية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2014-2018) (<https://1325naps.peacewomen.org/wp-content/uploads/2020/12/Iraqs-National-Action-Plan-for-the-Implementation-of-UNSCR-1325-Women-Peace-and-Security-2014-2018.pdf>) (2021) خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2021-2024) (<https://nwm.unescwa.org/resources/228>) (2021) لم يتم نشر خطة العمل الوطنية الثالثة للعراق على الإنترنت بعد)
- 4 حكومة إقليم كردستان (2014) خطة التنفيذ الإقليمية لقرار مجلس الأمن 1325: جزء من خطة العمل الوطنية العراقية (2014-2018) مشمولة في: حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، خطة العمل الوطنية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (<https://1325naps.peacewomen.org/wp-content/uploads/2020/12/Iraqs-National-Action-Plan-for-the-Implementation-of-UNSCR-1325-Women-Peace-and-Security-2014-2018.pdf>) (لم يتم نشر خطة العمل الوطنية الثالثة لإقليم كردستان على الإنترنت بعد)
- 5 مانشي بي (2023)، "انكماش الحيز المدني وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في العراق"، كاتاليسا للاستشارات (<https://catalystasconsulting.com/shrinking-civic-space-and-unscr-1325-in-iraq/>)
- 6 مستقبلنا الأمن (2018)، "دراسة حالة: عندما يتعلق الأمر بالخطة الوطنية للعمل (NAPS)، العراق يقود الطريق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 22 تشرين الأول (<https://oursecurefuture.org/our-secure-future/news/case-study-when-it-comes-naps-iraq-leads-way-mena>)
- 7 الأمم المتحدة للمرأة العراق (2020)، "الخطة الوطنية الثانية للعراق (2020-2024) بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن" (<https://iraq.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/iraq-national-action-plan>)
- 8 الأمم المتحدة للمرأة العراق (2023)، "مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية العراقية الثانية"، الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية (<https://arabstates.unwomen.org/en/stories/announcement/2023/07/civil-society-contribute-to-implementation-of-the-second-iraqi-national-action-plan>)
- 9 الأمم المتحدة للمرأة العراق (2021)، "إقليم كردستان يطلق خطته الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325"، الأمم المتحدة للمرأة العراق (<https://iraq.unwomen.org/en/stories/news/2021/11/kurdistan-region-launches-its-regional-action-plan-on-unscr-1325>)
- 10 الأمم المتحدة للمرأة العراق (دون تاريخ)، "الخطة الوطنية العراقية بشأن المرأة والسلام والأمن"، الأمم المتحدة للمرأة (<https://iraq.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/iraq-national-action-plan>)
- 11 مشارك في مقابلة المعلومات الرئيسية (KII)، منظمة حقوق المرأة، مقابلة عبر الإنترنت، آذار 202.
- 12 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2024)، "مجلس الأمن يقر إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" (UNAMI) بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025"، البيان الصحفي للأمم المتحدة (<https://press.un.org/en/2024/sc15759.doc.htm>)
- 13 خطة العمل الإقليمية لإقليم كردستان (KRI-RAP) لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2025-2029) تتضمن نظرة عامة على تخصيص الميزانية، بما في ذلك المبالغ المخصصة من حكومة إقليم كردستان ومساهمات المانحين.
- 14 مناقشة البيئة السياسية السائدة، شاركت إحدى منظمات حقوق المرأة خلال مقابلة مع مطلع رئيسي (KII): "لقد فحصنا كيف ساهم القانون 188 (قانون الأحوال الشخصية) في خلق انقسامات طائفية بين منظمات المجتمع المدني، وغالبًا ما عمّق التجزئة القائمة. تُظهر تجربتنا أن التعامل مع إصلاح القوانين يتطلب وحدة وليس مزيدًا من الاستقطاب."
- 15 مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، منظمة حقوق المرأة، نيسان 2025: "هناك تحديات متعلقة بالطائفية في جنوب ووسط العراق بشكل عام. لقد قمنا مؤخرًا بتغيير اسم منظمنا... بسبب ارتباط [منظمة] بالسنة، واجهنا بعض التحديات للعمل في محافظات أخرى ذات أغلبية شيعية، لذلك قمنا بتغيير المصطلح." مشاركة في الاستبيان، منظمة حقوق المرأة، نيسان 2025: "التغيرات المستمرة في السياسات والأولويات الحكومية تؤثر أيضًا على مستوى التعاون والدعم الرسمي، بينما تفرض بعض القيود القانونية والإدارية تحديات تتعلق بتسجيل المنظمات والحصول على التمويل."
- 16 المولوي أ (2023)، "هل نظام الحصص الطائفية في العراق يعيق تقدم البلاد؟"، الجزيرة (www.aljazeera.com/news/2023/3/21/is-iraqs-sectarian-quota-system-holding-the-country-back)
- 17 مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، منظمة حقوق المرأة، مقابلة عبر الإنترنت، آذار 2025.
- 18 الحكومة البريطانية (2025)، "البيان المشترك بين رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وزراء العراق" (www.gov.uk/government/news/joint-statement-between-the-prime-minister-of-the-united-kingdom-and-the-prime-minister-of-iraq)

- 19 مشارك في مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، منظمة حقوق المرأة، مقابلة عبر الإنترنت، نيسان 2025: "تقلص مساحة التمويل المستهدف والمركز على المساواة بين الجنسين يزيد من حدة المنافسة ويجعل الاستدامة أكثر هشاشة."
- 20 الخصري ت (2023)، "بينما يتراجع العراق في مجال المساواة بين الجنسين، أين النائبات العراقيات؟"، الجزيرة، 9 أيلول (www.aljazeera.com/opinions/2023/9/9/as-iraq-backslides-on-gender-equality-where-are-its-women-mps)
- 21 كما سمعنا خلال مجموعات النقاش المركزة (FGDs)، تم استخدام الحظر لتبرير خطاب الكراهية على الإنترنت: "لقد استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لتحريض الكراهية، مما تسبب في الخوف وانعدام الأمان بين الناشطات والمجتمعات الأقلية."
- 22 مشارك في مقابلة مع مطلع رئيسي (KII)، منظمة حقوق المرأة، مقابلة عبر الإنترنت، آذار 2025: "البعض لا يزال غير موافق ويقول إننا ندفع بأجندة غربية."
- 23 منظمة العمل الدولية. (2024). القانون رقم 15 لسنة 2024 يعدل القانون رقم 8 لسنة 1988 بشأن مكافحة الدعارة. (NATLEX ISN 116574) قاعدة بيانات ناتلكس. https://natlex.ilo.org/dyn/natlex2/r/natlex/fe/details?p3_isn=116574
- 24 منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) (2024)، "العراق: إلغاء قانون مكافحة حقوق المثليين: القانون الجديد يغذي العنف والتمييز"، 20 أيار (www.hrw.org/news/2024/05/20/iraq-repeal-anti-lgbt-law?)

العمل الجنساني من أجل السلام والأمن (GAPS) هي شبكة المجتمع المدني البريطانية المعنية بقضايا المرأة والسلام والأمن. تمثل الشبكة تحالفاً جماعياً لعدة أعضاء وتضم عدداً من المنظمات غير الحكومية والخبراء في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والاستجابة الإنسانية وبناء السلام. تأسست مؤسسة العمل الجنساني من أجل السلام والأمن بهدف تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتمثل دوره في تعزيز الالتزامات الدولية للحكومة البريطانية تجاه النساء والفتيات في مناطق النزاع حول العالم ومساءلتها عنها.

نساء من أجل نساء العالم (WfWI) هي منظمة دولية تدعم النساء اللواتي يعشن في أخطر مناطق العالم، بما في ذلك أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وكوسوفو، ونيجيريا، ورواندا، وجنوب السودان. منذ عام 1993، وصلت المنظمة إلى ما يقارب نصف مليون امرأة من الناجيات من ويلات الحرب، وساعدتهن على إعادة بناء حياتهن من خلال التدريب على المهارات، والتوعية بالحقوق، والتمكين الاقتصادي. ومن خلال برامجها وشرائنها ومناصرتها، تضمن المنظمة أن تكون النساء قادرات على كسب المال وإدخاره، وتحسين صحة أسرهن، وممارسة حقوقهن، فضلاً عن الارتباط بشبكات أوسع تُضخّم أصواتهن. كما تعمل المنظمة، من خلال تواصلها مع صانعي السياسات وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، على الدعوة لإحداث تغييرات جذرية تضمن أن تكون أولويات النساء ورؤاهن جزءاً من عملية صنع القرار في بيوتهن ومجتمعاتهن وما بعدها.



**WOMEN FOR WOMEN
INTERNATIONAL**

gaps[]
uk

GENDER ACTION FOR PEACE AND SECURITY

تستند الدروس المعروضة في هذه الورقة إلى خبرات منظمات حقوق المرأة في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق، التي تعمل معاً ضمن مشروع نيسام الممول من الحكومة البريطانية.



**UK International
Development**

Partnership | Progress | Prosperity